

نظرة عامة الى التعليم العالي في لبنان

د. نجاح العبدالله¹

¹ الجامعة اللبنانية، لبنان.

بريد الكتروني: najah.abdallah@gmail.com

HNSJ, 2026, 7(6); <https://doi.org/10.53796/hnsj76/3>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/76/3>

تاريخ النشر: 2026/06/01م

تاريخ القبول: 2026/05/15م

تاريخ الاستقبال: 2026/05/10م

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة عامة تحليلية لواقع التعليم العالي في لبنان، من خلال تتبع نشأته وتطوره التاريخي، وبيان بنيته المؤسسية والتنظيمية، وتنوع مؤسساته الرسمية والخاصة، والأطر القانونية التي تحكم عملها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى النصوص القانونية والتنظيمية، والبيانات الإحصائية المتاحة، والأدبيات ذات الصلة بالتعليم العالي. وتناولت الدراسة دور الدولة ووزارة التربية والتعليم العالي في تنظيم هذا القطاع ومراقبته، كما عرضت توزيع الطلاب بين الجامعة اللبنانية الرسمية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة، وأنظمة القبول والتسجيل والرسوم، إضافة إلى واقع ضمان الجودة والاعتمادات الأكاديمية الدولية. وقد أظهرت الدراسة أن التعليم العالي في لبنان يتميز بتنوع مؤسساته ونماذجته التعليمية، إلا أنه يواجه تحديات جوهرية ترتبط بالأزمة الاقتصادية، وضعف التمويل، وتراجع البنية التحتية، وهجرة الكفاءات الأكاديمية والإدارية، وغياب نظام وطني متكامل لضمان الجودة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير المناهج وربطها بسوق العمل، وتعزيز جودة التعليم والبحث العلمي، وتحسين البنية التحتية، وتفعيل أنظمة الجودة الداخلية، واستقطاب الكفاءات والطلاب المتميزين من لبنان والخارج، بما يساهم في الحفاظ على المكانة الأكاديمية للتعليم العالي اللبناني محلياً وإقليمياً ودولياً.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، لبنان، المؤسسات الرسمية والخاصة، ضمان الجودة، التحديات الأكاديمية.

RESEARCH TITLE

An Overview of Higher Education in Lebanon

Dr. Najah Abdallah¹

¹ Lebanese University, Lebanon.
Email: najah.abdallah@gmail.com

HNSJ, 2026, 7(6); <https://doi.org/10.53796/hnsj76/3>
Arabic Scientific Research Identifier: <https://arsri.org/10000/76/3>

Received at 10/05/2026 Accepted at 15/05/2026 Published at 01/06/2026

Abstract

This study aims to provide an analytical overview of the current state of higher education in Lebanon by tracing its historical emergence and development, examining its institutional and regulatory structure, and highlighting the diversity of its public and private institutions as well as the legal frameworks governing their operation. The study adopts a descriptive analytical approach, relying on relevant legal and regulatory texts, available statistical data, and literature related to higher education. It discusses the role of the state and the Ministry of Education and Higher Education in regulating and monitoring this sector. It also examines student distribution between the public Lebanese University and private higher education institutions, admission and registration systems, tuition fees, quality assurance mechanisms, and international academic accreditation. The study shows that higher education in Lebanon is characterized by institutional diversity and varied educational models; however, it faces major challenges related to the economic crisis, limited funding, deteriorating infrastructure, migration of academic and administrative competencies, and the absence of an integrated national quality assurance system. The study concludes with the need to develop curricula and align them with labor market needs, enhance the quality of education and scientific research, improve infrastructure, activate internal quality assurance systems, and attract qualified academic staff and distinguished students from Lebanon and abroad, thereby preserving the academic standing of Lebanese higher education locally, regionally, and internationally.

Key Words: Higher education, Lebanon, public and private institutions, quality assurance, academic challenges.

المقدمة

تميز لبنان بمستوى التعليم في مدارس وجامعاته، وإستقطب طلاب من الداخل والخارج ليدرسوا في جامعاته، التي تخرج منها العديد من المسؤولين والقادة اللبنانيين والعرب. وبرز طلابه وخريجوه، وتبوؤوا مراكز مهمة وقيادية في لبنان والخارج، وحققوا نجاحات في مجالات عدة كالتطب والتكنولوجيا والإدارة، وكان لمدة طويلة مدرسة الشرق وجامعتها. ولعب التعليم دوراً مهماً في تطوير لبنان إجتماعياً وإقتصادياً، وخلق صورة متميزة له في محيطه.

ما هو واقع التعليم العالي في لبنان اليوم، وما هو وضع مؤسسات التعليم العالي فيه؟ هل إستطاع ان يحافظ على المستوى التعليمي المتميز بالرغم من المخاطر الأمنية والسياسية والإقتصادية التي تعرض ويتعرض لها منذ سنوات؟ هل إستطاع ان يحافظ على دوره الريادي في المنطقة بالرغم من التحديات العديدة داخلية كانت ام خارجية؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي؟ تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن التعليم العالي في لبنان، نشأته، حجمه، نطاقه، نظامه، تنوعه، توزيعه، وإدارته، وطلابه، ونماذج التعليم فيه.

التعليم في لبنان حر، وقد كفل الدستور اللبناني حرية التعليم. التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناهز الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية. (المادة 10 من الدستور اللبناني). كما كفل القانون الحريات الأكاديمية (المادة 3 من قانون التعليم العالي رقم 285).

والتعليم العالي حق إنساني للجميع وهذه حقيقة يصعب نكرانها غير خاضعة للجدل. أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم (المادة 13. 2. ج).

ويلعب التعليم العالي دوراً مهماً في تقدم المجتمعات وتطورها من نواحي عدة ثقافية وعلمية وإقتصادية وإجتماعية. فهو مورد ثقافي وعلمي غني يشجع التطور الشخصي وينمي التغيير الإقتصادي والتكنولوجي والإجتماعي، يعزز تبادل المعرفة والبحث والإبتكار، ويزود الطلاب بالمهارات اللازمة لمواجهة التغيرات في أسواق العمل، ويمثل جواز مرور نحو أمان إقتصادي ومستقبل مستقر بالنسبة للطلاب ذوي الظروف الصعبة. (منظمة الأونيسكو 2005).

ويشهد التعليم العالي مطالب عديدة بالتغيير بسبب الضغوط الكثيرة ومن عوامل عدة ، مثل الحاجة إلى الإنتشار الأوسع من خلال التعلم المفتوح والموزع، والتكنولوجيا الجديدة، وإنخفاض التمويل، والخصائص الديموغرافية للطلاب، والعولمة. (دوديرستات، 2009).

في الواقع، فإن الثورة التكنولوجية الحالية، وما تحمله من تقدم هائل، لم تترك شيئاً من الحياة اليومية دون تغيير، وهي تشكل تحدياً واضحاً للجامعة لإعادة إبتكار نفسها مرة أخرى. ويمكن القول إن الضغط من أجل التغيير الذي تواجهه الجامعة اليوم أكبر من أي ضغط واجهته في أي عصر تاريخي سابق. (أميرولت وفيسير، 2009، ص. 64).

أهداف ومشكلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتعرف الى واقع التعليم العالي في لبنان، وتتناول نشأته وتطوره. وتعرض السمات الأساسية، والصفات، والتنوع التي تتمتع بها مؤسسات التعليم العالي في لبنان. وتسهم هذه الدراسة في إظهار دور وأهمية التعليم العالي في لبنان.

تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي: ما هو واقع التعليم العالي في لبنان في ظل التحديات التي تواجهه؟ وإعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يصف الواقع من خلال جمع المعلومات وتحليلها للوصول الى نتائج وتوصيات.

لمحة تاريخية

تعود بداية التعليم العالي في لبنان الى القرن التاسع عشر، الذي شهد نشوء ثلاث جامعات. الأولى هي الجامعة الأمريكية في بيروت، اول جامعة خاصة وأكثرها شهرة على مستوى العالم، أسسها الداعية الأمريكي دانيال بلس في العام 1866. الثانية هي جامعة القديس يوسف، أسسها الآباء اليسوعيين في العام 1875. والثالثة هي جامعة الحكمة، أسسها المطران يوسف الدبس رئيس اساقفة بيروت المارونية كمعهد للحقوق في العام 1875.

وشهد القرن العشرين نهضة كبيرة في نشوء الجامعات، وصل عددها الى ثلاثة وثلاثون جامعة، معظمها بين الاعوام 1990 و2000 نذكر منها الجامعة اللبنانية الأمريكية أسستها الكنيسة المشيخية في العام 1924، والأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة، أسسها المهندس الكسي بطرس في العام 1937 أول جامعة لبنانية مستقلة، وجامعة الروح القدس الكسليك أسستها الرهبانية اللبنانية المارونية في العام 1938، وجامعة الشرق الأوسط أسستها الكنيسة السبئية في العام 1939، وتأسست الجامعة اللبنانية أول جامعة رسمية في العام 1951، وجامعة هايكازيان أسستها الكنائس الإنجيلية الأرمنية في العام 1955، وجامعة بيروت العربية أسستها جمعية البر والإحسان في العام 1960. وتعتبر هذه الجامعات هي الأقدم في لبنان من حيث نشأتها، وأكثرها شهرة، وهي جميعها مؤسسات خاصة حتى تاريخ تأسيس الجامعة اللبنانية.

وتوالى نشوء الجامعات في لبنان، وشهد القرن الحالي ظهور عدد كبير من مؤسسة التعليم العالي وصل عددها الى خمسة عشر مؤسسة. وهكذا تشكلت مؤسسات التعليم العالي في بادئ الأمر من الإرساليات الدينية الأجنبية التي وضعت الحجر الأساس للتعليم العالي في لبنان وساهمت في إطلاقه.

وتابعت المسار القوى الدينية والإقتصادية والسياسية المؤثرة في المجتمع اللبناني. وبادر العديد من السياسيين ورجال الأعمال والجمعيات والمؤسسات الدينية الى الإستثمار في التعليم العالي والى السعي للإستحصال على تراخيص وإملاك مؤسسات تعليمية متنوعة. وهنا لا بد من طرح سؤال بديهي عن دور هؤلاء المستثمرين النافذين، ومدى تدخلهم وتأثيرهم في عمل هذه المؤسسات.

النصوص القانونية والتنظيمية

تخضع مؤسسات التعليم العالي في لبنان للعديد من النصوص القانونية والتنظيمية التي تحدد الأطر القانونية لعملها (ملحق رقم 1). وقد صدر أول قانون لتنظيم التعليم العالي الخاص في لبنان بتاريخ 1961/12/26، الذي حدد الوضع القانوني والإطار العام لعمل هذه المؤسسات، وإعتبر مؤسسات التعليم العالي القائمة بتاريخ صدوره مرخصة بكلياتها وبرامجها وإختصاصاتها كافة، (المادة 17 من قانون تنظيم التعليم العالي)، حيث كانت عدة جامعات قائمة وتعمل قبل صدور هذا القانون. وقد خضع هذا القانون لاحقاً لبعض التعديلات لمواكبة التطور في التعليم العالي. وصدرت له عدة مراسيم تنظيمية عن مجلس الوزراء، لتوضيح كيفية تنفيذه وتطبيقه. اذ بعد صدور قانون تصدر له المراسيم التنظيمية عن مجلس الوزراء، وتصبح القوانين والمراسيم نافذة بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

ثم صدر قانون التعليم العالي رقم 285 بتاريخ 2014/4/30 (الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي

الخاص)، الذي تخضع لأحكامه جميع مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة في

لبنان. ويعتبر التشريع الأساسي الذي يحدد ويشرف على برامج التعليم العالي، ويمنح السلطة التنظيمية لوزارة التربية والتعليم العالي، التي تضع القواعد المتعلقة بتطبيق البرامج ومعايير المساءلة. على ان لا يتعارض هذا القانون مع القوانين والأنظمة التي ترعى الجامعة اللبنانية، التي تخضع لقانون خاص بها، وهو قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم 67/75 تاريخ 1967/12/16.

وتعنى مؤسسات التعليم العالي بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في حقول التعليم العالي وتكون على ثلاثة أنواع: الجامعة، والكلية الجامعية، والمعهد التقني العالي (المادة 5 من قانون التعليم العالي رقم 285). أهداف التعليم العالي خدمة عامة، يلبي حاجة المجتمع في بناء قدرته وتطوير إمكاناته وفي البحث العلمي، مع إحترام الحريات الأساسية للأفراد والمجموعات والقيم السامية التي تنص عليها المواثيق الدولية، ولاسيما في ما يخص الحريات الأكاديمية (المادة 3 من قانون التعليم العالي رقم 285). وقد حدد القانون الهيئات النازمة للتعليم العالي وهي مجلس التعليم العالي، اللجنة الفنية الأكاديمية، واللجان المتخصصة بالبرامج، كما حدد مهامها، ونظام إجتماعاتها، وكيفية إختيار أعضائها، ومدة عضويتهم. تشكل هذه اللجان بقرار من وزير التربية والتعليم العالي.

تنوع مؤسسات التعليم العالي

يضم لبنان اليوم 51 مؤسسة تعليم عالي مرخصة بمراسيم، مؤسسة رسمية واحدة وخمسون مؤسسة خاصة، موزعة بين جامعات، وكليات جامعية، بعضها كليات جامعية للدراسات الدينية، ومعاهد تقنية عالية، (المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام 2022-2023) (مؤسسة عامة تتبع وزارة التربية والتعليم العالي مهمتها وضع السياسات التربوية). الى جانب هذه المؤسسات يمكن إضافة ثلاث مؤسسات تعليم عالي رسمية، لها خصوصيتها من حيث القوانين والأنظمة التي تخضع لها، غير مذكورة في إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء، وهي: الكلية الحربية، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، والمعهد الوطني اللبناني العالي للموسيقى.

وقد صنف يونيرانكس 35 جامعة مُعتمدة تم التحقق منها عبر مصادر موثوقة للبيانات الأكاديمية والأداء المؤسسي، وإعتبرها جزاً "رسمياً" من منظومة التصنيف وتستوفي معايير الشفافية، الشرعية، والتأثير الأكاديمي، سواء تم تصنيفها عالمياً أو إقليمياً أم لا (يونيرانكس 2026).

مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة

نقطة إنطلاق مفيدة لفهم التعليم العالي في لبنان، والتعرف على مؤسساته بصورة أعمق، هي التمييز بين المؤسسات العامة والخاصة.

المؤسسات العامة: هي الجامعة اللبنانية، الكلية الحربية، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، المعهد الوطني اللبناني العالي للموسيقى.

الجامعة اللبنانية: هي الجامعة الوطنية الرسمية الوحيدة في لبنان. وهي مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، وفيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين (المادة 1 من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم 67/75).

تأسست في العام 1951 مع إنشاء دار المعلمين العليا، ثم أصبحت فيما بعد كلية التربية، أول كلية تأسست في الجامعة

اللبنانية. يدير الجامعة رئيس ومجلس جامعة، يعين مجلس الوزراء رئيس الجامعة والعمداء والأساتذة المتفرغين فيها، والداخلين في ملاكها. وتخضع لمجموعة من القوانين والمراسيم التي تنظم عملها، نذكر منها قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم 67/75 الصادر بتاريخ 1967/12/26، الذي يحدد مهمة الجامعة وأقسامها وتنظيمها الإداري والمالي. تتمتع الجامعة بالاستقلال العلمي والإداري والمالي، وتخضع لوصاية وزير التربية والتعليم العالي.

تمول الجامعة اللبنانية من الموازنة العامة للدولة اللبنانية. وتدير الجامعة أموالها بنفسها، ويكون لها موازنة مستقلة تخضع في إعدادها وتنفيذها ومراقبة تنفيذها لأحكام نظام خاص يصدر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على إقتراح وزير التربية والتعليم العالي ووزير المالية بعد إستشارة ديوان المحاسبة وتوصية مجلس الجامعة (المادة 20 من تنظيم الجامعة المالي). تغذى موازنة الجامعة الى جانب الإعتمادات التي ترصد لها في الموازنة العامة، بالتبرعات، ورسوم التسجيل، وحاصلات بيع منشوراتها، وواردات أملاكها وسائر الواردات التي تخصص للجامعة او تحصل عليها الجامعة، (المادة 21 من تنظيم الجامعة المالي). تضم الجامعة اليوم 16 كلية، وثلاث معاهد دكتوراه، و68 فرعا وشعبة موزعة بين العاصمة والمحافظات اللبنانية، وتدرس 450 اختصاص، لغة التدريس فيها العربية الى جانب الفرنسية والإنكليزية.

يختلف القبول والتسجيل في الجامعة اللبنانية بإختلاف الكلية والإختصاص، الشرط الأساسي للإلتساب إليها هو حيازة شهادة الثانوية العامة اللبنانية أو ما يعادلها، مُصدّقة من وزارة التربية والتعليم العالي، والنجاح في إمتحان الدخول الذي تفرضه بعض الكليات. لا تستوفي الجامعة اللبنانية أقساط جامعية من الطلاب المنتسبين إليها، انما تستوفي فقط رسوم التسجيل في مراحل التعليم الثلاث الإجازة، والماجستير، والدكتوراه.

الكلية الحربية: مهمتها إعداد ضباط القوى المسلحة اللبنانية، يحدد نظامها القانون رقم 153 تاريخ 2011/08/17 (نظام الكلية الحربية في لبنان)، يتبع لها مدرسة القوات البحرية ومدرسة القوات الجوية. مدة الدراسة فيها هي ثلاث سنوات يتخرج بعدها الضابط حاصلًا على شهادة الإجازة في العلوم العسكرية. ويشترط للإلتساب الى الكلية الحربية حيازة شهادة الثانوية العامة اللبنانية أو ما يعادلها، والنجاح في مباراة الدخول بالإضافة الى الشروط الخاصة التي تضعها قيادة الجيش اللبناني.

كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان: هي كلية تعليم عسكري عالي تتبع مباشرة لقيادة الجيش اللبناني، مهمتها إعداد الضباط لقيادة الوحدات وتهيئهم لتولي وظائف الأركان في المؤسسة العسكرية. مدة الدراسة فيها سنة كاملة. وتمنح الكلية ماجستير في العلوم العسكرية بالتعاون مع الجامعة اللبنانية.

المعهد الوطني اللبناني العالي للموسيقى: هو مؤسسة عامة مستقلة تأسست في العام 1920، يحدد نظامه القانون رقم 431 تاريخ 15/5/1995 (إنشاء مؤسسة عامة تدعى المعهد الوطني العالي للموسيقى، الكونسرفتوار)، ويخضع لوصاية وزير الثقافة. مهمته تعليم الموسيقى وتعزيز الثقافة الموسيقية في المجتمع اللبناني. فيه قسمين للموسيقى الشرقية والغربية ويعد حالياً حوالي 5000 طالب موزعين على ستة عشر فرعا تغطي جميع الاراضي اللبنانية.

المؤسسات الخاصة

في لبنان اليوم خمسون مؤسسة تعليم عالي خاصة، تعنى بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، مرخصة بمراسيم صادرة عن مجلس الوزراء ومعترف رسمياً بشهاداتها، مصنفة بين جامعات، وكليات جامعية، ومعاهد تقنية عالية، بحسب مرسوم الترخيص. تتحقق وزارة التربية والتعليم العالي من التراخيص الممنوحة لهذه المؤسسات، وتعترف بالشهادات التي تمنحها وهي: الإجازة، والماجستير، والدكتوراه، والشهادة الجامعية المهنية، والدبلوم التقني المتخصص، والشهادات المهنية التربوية، والإجازة اللبنانية في الحقوق. وقد حدد قانون التعليم العالي مدة الدراسة المطلوبة للحصول على هذه الشهادات.

ويمكن لهذه المؤسسات إنشاء برامج تدريبية متخصصة ضمن الميادين المرخص لها بها، ومنح إفادات خاصة. وقد صدرت عدة مراسيم لتنظيم شهادتي الماجستير والدكتوراه، نذكر منها المرسوم رقم 10068 تاريخ 2013/03/11 (تنظيم ترخيص برامج الدكتوراه في مؤسسات التعليم العالي الخاص)، والقرار رقم 488 تاريخ 2023/06/27 (تنظيم التدريس في برامج الماجستير في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي).

يدير هذه المؤسسات رئيس ومجلس يعاونه جهاز إداري، وقد حددت المادة 28 من قانون التعليم العالي أصول وشروط إدارة هذه المؤسسات.

توسعت هذه الجامعات وأصبح لها إنتشار جغرافي داخلي من خلال إفتتاح فروع في المناطق والمحافظات اللبنانية، وإنتشار جغرافي خارجي كالجامعة الأمريكية التي إفتتحت فرع لها في قبرص، وجامعة البلمند التي أصبح لها فرع في دبي، والجامعة اللبنانية الدولية التي أصبح لها فروع في اليمن والسنيغال وموريتانيا. بعض هذه الجامعات بحثية تركز على التدريس، وأخرى تركز بشكل أساسي على الجانب التعليمي أكثر من الجانب البحثي، بعضها جامعات ربحية تجارية تهدف الى زيادة الأرباح وتوزيعها على المساهمين والمستثمرين، وأخرى غير ربحية، تستثمر الأرباح في المؤسسة. بعضها للنخبة من الطلاب المقتدرين الذين بإستطاعتهم تحمل كلفة التعليم العالية، وأخرى للعامة من الطلاب الذين ليس بإستطاعتهم تحمل الرسوم والأقساط المرتفعة.

لا تتبع هذه المؤسسات نظام تعليمي واحد، بل تتنوع نماذج وأنظمة وبرامج التعليم المعتمدة فيها، وتضم مناهج متعددة، منها من يتبع النموذج الأمريكي، كالجامعة الأمريكية في بيروت، التي تبني فلسفتها ومعاييرها وممارساتها التعليمية على نموذج الفنون الليبرالية الأمريكية للتعليم العالي. ومنها من يتبع النموذج الفرنسي، كالجامعة اللبنانية، وجامعة القديس يوسف، وأخرى تتبع النموذج البريطاني أوالنموذج العربي المصري كجامعة بيروت العربية، وبعضها يتبع نماذج مختلطة. وتعتمد هذه المؤسسات على نظام تدريس فصلي مبني على المقررات والأرصدة.

لا تحصل الجامعات الخاصة على تمويل من الدولة اللبنانية بإستثناء بعض المشاريع البحثية المحدودة التي يمولها المجلس الوطني للبحوث العلمية (مؤسسة عامة تدعم البحوث العلمية). وتعتمد في تمويلها على الأقساط والرسوم التي يدفعها الطلاب، كما تعتمد على التبرعات التي تحصل عليها من أفراد، ومؤسسات، وجمعيات خيرية، ورجال أعمال. وتعول ايضا" على التبرعات التي تأتي من الخريجين المتمولين القادرين على المساعدة. وتقدم في المقابل العديد من المنح الدراسية والمساعدات للطلاب المتفوقين او لذوي الدخل المحدود، بحسب الشروط التي تضعها. وتهتم بعض هذه الجامعات بشكل أساسي بتتمية وتمتين العلاقة مع الخريجين من خلال رابطة تجمعهم، وتشكل النواة للتواصل معهم، وتوفر مجموعة من الخدمات تشمل التدريب، والتوظيف، وجمع التبرعات، وأنشطة ثقافية وأكاديمية مختلفة تعززالعلاقة بينهم.

الى جانب هذه الجامعات، تأسست رابطة لجامعات لبنان في العام 2004، هي جمعية مستقلة تضم الجامعات التي لا تتوخى الربح، وتساهم في رسم سياسة التعليم العالي، وتهدف الى التعاون بين الجامعات الأعضاء.

إنتساب الطلاب الى مؤسسات التعليم العالي

يلتحق غالبية الطلاب بالتعليم العالي مباشرة بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية (عادة في الخريف) وهذا الأمر هو الأكثر شيوعاً في لبنان. وقد يلتحق عدد منهم بالتعليم العالي بعد إنقطاعهم عن الدراسة لعدة سنوات، لأسباب شخصية، أو عائلية. ويبتعد آخرون عن التعليم العالي لأسباب مختلفة مثل غلاء الرسوم والأقساط الجامعية، أو الرغبة في العمل بدلاً من الدراسة، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، وأدت الى إنهيار العملة الوطنية. ويعتبر عدد الطلاب

الجامعيين في لبنان جيد مقارنة بعدد السكان، الذي بلغ 5.773.492 مليون نسمة في العام 2023، وقدرت نسبة الطلاب الجامعيين بنحو 3.88 % (Population Pyramid.)

نظرة عامة على أعداد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في لبنان خلال الأعوام الجامعية 2020-2021 و2021-2022 و2022-2023 تعطينا فكرة واضحة على توزيعهم بين المؤسسة الرسمية والمؤسسات الخاصة، وعن النسب المئوية لهذا التوزيع، وعن أعداد الطلاب الأجانب المسجلين في هذه المؤسسات. وقد إقتصرت المعلومات على هذه السنوات الثلاث لعدم توافر البيانات السابقة أو الحديثة في المركز التربوي للبحوث والإنماء، المؤسسة الوحيدة في لبنان التي تجمع وتوثق هذه المعلومات.

في العام 2020-2021، بلغ عدد طلاب التعليم العالي المسجلين في لبنان 237940 طالب، توزعوا على الشكل التالي: 86752 طالب في الجامعة اللبنانية، ما نسبته 36.4% من إجمالي الطلاب في التعليم العالي، و151188 طالب في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ما نسبته 63.5%، منهم 123440 طالب لبناني، و27748 طالب أجنبي، (المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام 2020-2021).

وفي العام الجامعي 2021-2022 بلغ عدد طلاب التعليم العالي المسجلين في لبنان 243953 طالب، توزعوا على الشكل التالي: 79012 طالب في الجامعة اللبنانية، ما نسبته 32.3% من إجمالي الطلاب في التعليم العالي، و164941 طالب في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ما نسبته 67.6%، منهم 130787 طالب لبناني، و34154 طالب أجنبي، (المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام 2021-2022).

وفي العام الجامعي 2022-2023 بلغ عدد طلاب التعليم العالي المسجلين في لبنان 224229 طالب، توزعوا على الشكل التالي: 66323 طالب في الجامعة اللبنانية، ما نسبته 29.5% من إجمالي الطلاب في التعليم العالي، و157906 طالب في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ما نسبته 70.4%، منهم 129972 طالب لبناني، و27934 طالب أجنبي، (المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام 2022-2023).

جدول رقم 1: أعداد الطلاب الجامعيين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة الممتدة من 2020 الى 2023

العام الجامعي	عدد الطلاب في الجامعة اللبنانية	النسبة المئوية	عدد الطلاب في الجامعات الخاصة	النسبة المئوية	العدد الإجمالي
202-1202	86752	36.4	151188	63.5 %	طالب 237940
2022-2021	79012	32.3	164941	67.6 %	طالب 243953
2023-2022	66323	29.5	157906	70.4 %	طالب 224229

المصدر المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية

يظهر في الجدول رقم 1 ملاحظة أساسية تتمثل في تزايد عدد الطلاب في المؤسسات الخاصة، وتراجع العدد في الجامعة اللبنانية الرسمية، خلال الأعوام الجامعية الثلاث. يعود السبب الأساسي لهذا التراجع الى عوامل كثيرة، منها تضاؤل الخدمات الأساسية، وضعف البنية التحتية، وتردي قيمة المعاشات، وهجرة عدد من الأساتذة والإداريين. وتعاني الجامعة

الرسمية كغيرها من المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في لبنان من نقص الموارد وضغط الأزمة الاقتصادية. ويرجع السبب في تزايد عدد الطلاب في الجامعات الخاصة الى بعض التسهيلات التي تقدمها للطلاب من ناحية المنح الدراسية، والحسومات على الأقساط، وتزايد عدد الطلاب غير اللبنانيين، خاصة في العام الجامعي 2021-2022 حيث توافد عدد من الطلاب العراقيين الى هذه الجامعات.

جدول رقم 2: توزيع الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بحسب مرحلة التدريس للعام الجامعي 2022-2023

الجامعة	إجازة	ماستر	دكتوراه	دبلوم/ إفادة	المجموع
الجامعة اللبنانية	50052	14479	1111	681	66323
الجامعات الخاصة	119774	28504	5424	4204	157906

المصدر المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية

ولم تعد الدراسة تقتصر على الإجازة فقط، بل أصبحت الدراسات العليا هدف أساسي للطلاب، ومن متطلبات سوق العمل. وأقبل الطلاب على دراسة الماستر والدكتوراه بأعداد جيدة نسبياً" كما يظهر في الجدول رقم 2.

لا يوجد في لبنان سياسة موحدة تحدد إنتساب الطلاب الى مؤسسات التعليم العالي. وحرية إنتساب الطلاب الى هذه المؤسسات متاحة أمام الجميع، الشرط الأساسي للإنتساب اليها هو حيازة شهادة الثانوية العامة اللبنانية أو ما يعادلها، مُصدّقة من وزارة التربية والتعليم العالي، والخضوع للشروط الخاصة التي تضعها.

ولا يوجد سياسة موحدة للرسوم التي يدفعها الطلاب، ولا ضوابط تحدد مقدار الرسوم التي يمكن للمؤسسات فرضها. وتضع هذه المؤسسات الرسوم التي تراها مناسبة. ويوجد تفاوت كبير في الرسوم بين هذه المؤسسات، إذ تفرض بعض هذه المؤسسات الخاصة رسوماً دراسية عالية. بعض هذه المؤسسات تملك نظام خاص للمنع والمساعدات المالية التي تقدمها للطلاب، مع التركيز على إتاحة بعض القروض الطلابية وإمكانية تسسيطها على فترة زمنية مريحة دون فوائد.

ضمان الجودة

لا يوجد نظام وطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في لبنان. وبيانتظار إقرار مجلس النواب اللبناني لقانون الهيئة الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي، الذي ينص عليه قانون التعليم العالي، والوارد بالمرسوم رقم 8538 تاريخ 2012/7/18، تقوم مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتطوير نظم الجودة الداخلية الخاصة بها، وتخضع برامجها للتقييم الذاتي وللتقييم الخارجي، بغية الحصول على إعتامد مؤسسي أو إعتامد لكلياتها أو لبرامجها، والإستعداد للتقييمات الخارجية، تطبيقاً للمادة 36 من قانون التعليم العالي رقم 285.

وقد سعت العديد من مؤسسات التعليم العالي للحصول على إعتامدات أكاديمية دولية، من مؤسسات إعتامد أمريكية، وفرنسية، وبريطانية، وإلمانية، وأوروبية وغيرها من مؤسسات الإعتامد الدولية، من أجل ضمان جودة برامجها وكلياتها، وإضفاء إعتراف دولي بشهاداتها، وتعزيز مجال العمل لخريجها على الصعيد الدولي. نذكر من هذه الجامعات الحاصلة على إعتامد أمريكي، الجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة اللبنانية الأمريكية. ومن الجامعات الحاصلة على إعتامد فرنسي، الجامعة اللبنانية، وجامعة القديس يوسف. والجامعات الحاصلة على إعتامد بريطاني، جامعة سيدة اللويزة وجامعة هايكازيان. والجامعات الحاصلة على إعتامد إلماني، جامعة البلمند وجامعة بيروت العربية. وغيرها من الجامعات التي حصلت على إعتامدات أكاديمية، للمؤسسة ككل أو لبعض كلياتها أو لبرامجها، كل جامعة بحسب النظام التعليمي الذي تتبعه.

التحديات التي تواجه التعليم العالي في لبنان

عديدة هي التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في لبنان، بعضها ليست على مستوى لبنان فقط ، الذي يمر بأزمات متتالية، سياسية، وأمنية، وإقتصادية، انما هي على مستوى مؤسسات التعليم العالي في العالم. من أهم هذه التحديات هو التمويل الذي يعتبر أساسيا" لتطوير التعليم العالي بشكل عام. اذ أن ضعف او محدودية الموارد والإمكانات المادية، تؤثر بشكل مباشر على عملية التعليم بكل مستوياته. ومن هذه التحديات ايضا" التفاوت في الموارد، والفروق في الإمكانيات المتاحة للمؤسسات، حيث يمتلك عدد قليل من هذه المؤسسات موارد وإمكانات كبيرة، بينما تمتلك مؤسسات أخرى تخدم العدد الأكبر من الطلاب موارد وإمكانات محدودة، خاصة الجامعة اللبنانية الرسمية التي تعاني من تضائل في موازنتها سنة بعد سنة. فالتمويل أساسي لتطوير البرامج والمناهج، وتعزيز البحث العلمي، وإستقطاب الكفاءات من أكاديمين وإداريين.

من التحديات ايضا" الحفاظ على الكفاءات بعد تزايد الهجرة، اذ هاجر عدد لا بأس به من الأكاديمين والإداريين من ذوي الكفاءة العالية الى دول عربية مجاورة، او دول أوروبية بحثا" عن الإستقرار المهني والمادي. ويعتبر تطوير البنى التحتية لمؤسسات التعليم العالي، ومواكبة التغيير التكنولوجي، والتكيف مع الذكاء الإصطناعي، من التحديات الاساسية ايضا" التي تواجه هذه المؤسسات.

النتائج والتوصيات

بالرغم من الأزمات والصعوبات الكثيرة التي تعرض ويتعرض لها لبنان، وبالرغم من التحديات العديدة التي تواجه مؤسسات التعليم العالي فيه، فان هذه المؤسسات تجهد بكل الإمكانيات المتوافرة، وبكل ما أمكن لصون المستوى الأكاديمي المطلوب، وحماية السمعة الأكاديمية التي تمتعت بها لفترة طويلة، والحفاظ على قصص نجاح متعددة، وعلى كل ما تحقق خلال تاريخ طويل من الثبات الأكاديمي. كما تجهد هذه المؤسسات لترسيخ مكانتها المحلية والإقليمية والدولية. وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات تتلخص بما يلي:

1. ضرورة العمل الدائم على تطوير وتحسين جودة التعليم على كل الصعد.
2. تطوير المناهج، وربطها بسوق العمل، وإستحداث إختصاصات جديدة تواكب إحتياجات السوق.
3. تعزيز جودة المحتوى التعليمي والإبتكار في أساليب التدريس.
4. التواصل والشراكة مع سوق العمل.
5. إستقطاب الكفاءات الأكاديمية والإدارية والحد من هجرتهم.
6. إستحداث برامج تدريبية لرفع كفاءة الأكاديمين والإداريين.
7. تحسين وتطوير البنية التحتية لتواكب التطور التكنولوجي.
8. تطوير نظم الجودة الداخلية الخاصة، وإخضاع البرامج للتقييم الذاتي المستمر.
9. زيادة خدمات دعم الطلاب، وإستقطاب طلاب متميزين من لبنان والخارج.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الطراونة، خ.، وأبو عيادة، ه. (2005). نماذج وقضايا في التعليم العالي. الأردن: الآن ناشرون وموزعون.
- Al-Tarawneh, K., & Abu Ayada, H. (2005). *Models and Issues in Higher Education*. Jordan: Al Aan Publishers and Distributors.
2. عبد القادر، ج. (2010). منظومة التعليم العالي المعاصر: تحديات الواقع وإمكانات التطوير. الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- Abdel Qader, J. (2010). *The Contemporary Higher Education System: Challenges of Reality and Prospects for Development*. Al-Dar Al-Alamiya for Publishing and Distribution.
3. الربيعي، م. (2022). التعليم العالي والبحث العلمي: قضايا وتحديات وحلول. لندن للطباعة والنشر.
- Al-Rubaie, M. (2022). *Higher Education and Scientific Research: Issues, Challenges, and Solutions*. London for Printing and Publishing.

المراجع باللغة الانجليزية:

Books:

1. Alexander, B. (2020). *Academia Next: The Futures of Higher Education*, Johns Hopkins University Press.
2. Christensen, C., & Eyring, H. (2011). *The Innovative University*, Wiley.
3. Duderstadt, J. (2000). *A university for the 21s century*, University of Michigan Press.
4. Fleming, P. (2021). *Dark Academia: How Universities Die*, Pluto Press.
5. Gigliotti, R. (2019). *Crisis Leadership in Higher Education: Theory and Practice*, Rutgers University Press.
6. Levy, D. (2024). *A World of Private Higher Education*, Oxford.

Journals:

1. Abdel Latif, M. M. M., & Alhamad, M. (2023). Arabicization or Englishization of higher education in the Arab world? Controversies, policies and realities, *Frontiers in Psychology*.
2. Amirault, R. J., & Visser, Y. L. (2009). The university in periods of technological change: A historically grounded perspective. *Journal of Computing in Higher Education*, 21(1), 62-79. v21 n1 p62-79.

المراجع من الإنترنت:

1. <https://conservatory.gov.lb/>
2. <https://populationpyramid.net>
3. <https://www.crdp.org/sites>
4. <https://www.lebarmy.gov.lb/ar>
5. <https://www.unesco.org/en/higher-education/need-know>
6. <https://www.uniranks.com/ranking/ar/verified-universities/>
7. <https://www.ohchr.org/ar>

ملحق رقم 1 النصوص القانونية والتنظيمية العائدة للتعليم العالي في لبنان

- قانون رقم 0 تاريخ 1961/12/26 تنظيم التعليم العالي الخاص في لبنان
 المرسوم رقم 16676 تاريخ 1964/6/18 (تحديد النظام الداخلي لمجلس التعليم العالي)
 القانون رقم 67/75 تاريخ 1967/12/16 وتعديلاته (تنظيم الجامعة اللبنانية)
 القانون رقم 431 تاريخ 15/5/1995 (إنشاء مؤسسة عامة تدعى المعهد الوطني للموسيقى، الكونسرفتوار)
 المرسوم رقم 9274 تاريخ 1996/10/05 (تحديد الشروط والمواصفات والمعايير المطلوبة للترخيص بإنشاء
 مؤسسة خاصة للتعليم العالي او باستحداث كلية او معهد في مؤسسة قائمة)
 المرسوم رقم 8864 تاريخ 1996/07/26 (شروط الترخيص بإنشاء معهد جامعي للتكنولوجيا)
 المرسوم رقم 1947 تاريخ 1999/12/21 (الترخيص بإنشاء بعض الكليات والمعاهد الجديدة)
 المرسوم رقم 3585 تاريخ 2000/08/07 (الترخيص بإنشاء بعض الجامعات والكليات والمعاهد)
 القانون رقم 153 تاريخ 2011/08/17 (نظام الكلية الحربية في لبنان)
 المرسوم رقم 10068 تاريخ 2013/03/11 (تنظيم ترخيص برامج الدكتوراه في مؤسسات التعليم العالي
 الخاص)
 القانون رقم 285 تاريخ 2014/4/30 (الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاص)
 المرسوم رقم 1111 تاريخ 2017/7/21 (النظام الداخلي لمجلس التعليم العالي)
 المرسوم رقم 2176 تاريخ 2018/01/12 (الآليات الخاصة بالترخيص وبمنح الإذن بمباشرة التدريس
 والإعتراف وتجديد الإعتراف بالشهادات في مؤسسات التعليم العالي الخاصة)
 قرار رقم 488 تاريخ 2023/06/27 (تنظيم التدريس في برامج الماجستير(ماستر) في المؤسسات الخاصة
 للتعليم العالي)

ملحق رقم 2 مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة في لبنان

المؤسسات الرسمية:

1. الجامعة اللبنانية
2. الكلية الحربية
3. كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان
4. المعهد الوطني اللبناني العالي للموسيقى

المؤسسات الخاصة:

1. الجامعة الأمريكية في بيروت
2. جامعة البلمند
3. جامعة بيروت العربية
4. جامعة الحكمة
5. جامعة الروح القدس – الكسليك
6. جامعة الشرق الأوسط
7. جامعة القديس يوسف
8. الجامعة اللبنانية الأمريكية
9. جامعة هايكازيان
10. الجامعة اللبنانية الدولية
11. الجامعة الإسلامية في لبنان
12. جامعة بيروت الإسلامية
13. جامعة سيدة اللويزة
14. جامعة المقاصد
15. الجامعة الأنطونية
16. جامعة الجنان
17. الجامعة العالمية
18. الجامعة العربية المفتوحة
19. جامعة المدينة
20. جامعة رفيق الحريري
21. الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا
22. الجامعة الأمريكية للتكنولوجيا
23. جامعة الآداب والعلوم والتكنولوجيا في لبنان
24. الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
25. الجامعة اللبنانية الكندية
26. الجامعة اللبنانية الألمانية
27. جامعة التكنولوجيا اللبنانية الفرنسية
28. جامعة الكفاءات
29. جامعة العائلة المقدسة
30. جامعة طرابلس
31. الجامعة الأمريكية للثقافة والتعليم
32. جامعة العلوم والآداب اللبنانية
33. جامعة فينيسيا

34. جامعة المعارف
35. جامعة الشرق الدولية العزم للعلوم والفنون
36. جامعة بيروت الدولية
37. جامعة القديس جاورجيوس في بيروت
38. كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية
39. الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان
40. كلية الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية
41. كلية الرسول الأعظم للعلوم الصحية (الحقت بجامعة المعارف، باسم كلية العلوم الصحية)
42. كلية الصليب الاحمر الجامعي للتمريض
43. كلية اللاهوت للشرق الأدنى
44. كلية المتن الجامعي للتكنولوجيا
45. كلية جوبا الجامعية للتكنولوجيا
46. كلية راهبات القلبين الاقدسين الجامعية
47. كلية عبدالله التنوخي للدراسات التوحيدية
48. المعهد العالي للأعمال
49. المعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية
50. معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت